مختبرات البحث والتفكير في الجزائر: المشاكل والحلول

محسن الهاشمي خنيش
Mohcen Elhachmi Khanniche
الجزائر

• باحث مساعد لدى مختبر البحوث والدراسات في العلقات الدولية بجامعة الجزائر3 ،وهو أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية ف جامعة البليدة2 .تصل على شهادة الاجيستر في العلوم السياسية والعلقات الدولية برتبة الأول في الدفعة 2012 ،وليسانس في العلوم السياسية والعلقات الدولية تخصص علقات دولية برتبة الثاني في الدفعة 2009 ،وشهادة الدراسات الستراتيجية من الركز الدولي للدراسات الستراتيجية والستقبلية بالقاهرة. شارك في العديد من اللتقيات الدولية والوطنية حول الظاهرة الرهابية، والتعاون القليمي، والتحول الديقراطي، والواطنة في الدول المغاربية.

مقدمة

يفوق عدد مختبرات البحث في الجامعات الجزائرية عن 2000 مختبر، في حين يقدر عدد المؤسسات الجامعية بـ120 مؤسسة عبر كامل التراب الوطني الجزائري، أي بمعدل 16 مختبر في كل مؤسسة جامعية يختلف انتشارها من منطقة الى أخرى، في حين أعلنت المديرية العامة للبحث العلمي والتكنولوجي أنها ستقوم بتجميد حوالي 400 مختبر بعد التقييم الدوري للمخابر ، وذلك نتيجة عدم قيام بالنشاطات العلمية والبحثية المشار اليها خطة العمل.

كما تتراوح ميزانية المخبر الواحد بين 50 ألف دولار و500 ألف دولار بحسب التخصص الذي ينشط فيه المختبر. ورغم حصول المخابر على الشخصية المعنوية والاستقلال المالي الا أن كل نشاطاتها خاضعة للموافقة القبلية والبعدية للجامعات من حيث النشاط أو من حيث الميزانية، وهذا ما جعلها تدخل في متاهات بيروقراطية وتنظيمية أفرغتها من محتواها البحثي والأكاديمي، وجعل منها هيكلا بلا روح، وعبئا على الميزانية والتسيير.

والسؤال الذي يطرح هو: كيف يمكن إعادة تأهيل المختبرات البحثية الجامعية وفق المعايير الدولية؟

الاطار العام

عملت الدولة الجزائرية على انشاء مختبرات بحثية تابعة للجامعات بهدف خلف فضاءات بحثية منفصلة عن المهام البيداغوجية للجامعة من جهة، وموفرة مساحة أكاديمية وعملية للباحث الجامعي، ليساهم في تطوير قدراته البحثية والعلمية، وتحسين كفاءته التكنولوجية والعملية، لكن الممارسات العملية والبيروقراطية لأداء المختبرات خلقت تباينات بين ما هو مرجو تحقيقه من أهداف وبين الصعوبات العملية التي حالت دون تحقيقها، وتشير بعض الدراسات الميدانية الى وظائف المختبرات البحثية من خلال مراجعة القوانين المنظمة للعمل المخبري انطلاقا من مجموعة الأهداف والمهام التالية :

يكلف مختبر البحث بإنجاز أعمال بحث متعلقة بموضوع واحد أو عدة مواضيع بحثية محددة، وانجاز الدراسات وأعمال البحث التي لها علاقة بهدفه. والمشاركة في اعداد برامج البحث المتعلقة بنشاطاته وفي تحصيل معارف تكنولوجية وعلمية جديدة والتحكم في فيها وفي تطويرها، وفي تحسين أساليب وتقنيات الإنتاج والمنتجات والسلع والخدمات وتطويرها وأيضا في التكوين بواسطة البحوث والدراسات وترقية نتائج البحث ونشرها، وجمع المعلومات العلمية والتكنولوجية التي لها علاقة بهدفه ومعالجتها وتثمينها وتسهيل الاطلاع عليها.

ويمكن تلخيص الصعوبات التي تواجها مختبرات البحث بناء على استطلاعات للرأي قام بها باحثون حول هذه النقطة، وتتمثل في ضعف مستوى البحث العلمي، وقلة البحوث العلمية المتخصصة في مجال البحث، وعدم الاسهام في التنمية، وأيضا هجرة الأدمغة والعزوف عن اجراء بحوث، والنفور من البحث العلمي والاكتفاء بتقديم البحوث لغرض الترقية الإدارية والمهنية فقط بالإضافة إلى انعدام الثقة بين الباحثين بسبب الغموض في التسيير الملي وانعدام الشفافية.

كل هذه النقاط حازت على أعلى من 65 بالمئة في الاستطلاع، وما يرجحها بشكل مباشر لتكون من أهم الصعوبات التي تواجه الأداء الفعال لمختبرات البحث.

من جهة أخرى، تشير شبكة SciDev.Net الى أن: " قبل عام 2008 كانت موازنة البحث العالمي هناك جِد متواضعة، إذ لم يخصص له سوى 0.28% من إجمالي الناتج المحلي، وتجلى هذا على سبيل المثال في ضعف الانتاج العلمي من قلة المنشورات العلمية وبراءات الاختراع المسجلة من قِبَل الباحثين، وكذلك ضعف التعاون والتشبيك بين الجهات البحثية من جامعات ومراكز أبحاث من جهة، والقطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الدولة من أخرى. ومع بدايات عام 2009، بدأ شيء من الانفراج، عندما وضعت الجزائر استراتيجية خاصة للارتقاء بمستوى البحث العلمي والنهوض به حتى عام 2017" .

ويعتبر المدير العام لوكالة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تصريح لذات الشبكة أن البحث العلمي في الجزائر " كان غائبا عن واقع الاقتصاد والمجتمع الجزائري حتى عام 1998؛ إذ تم إصدار أول قانون للبحث العلمي، وأعطيت له أولوية إنشاء الصندوق الوطني لتمويل القطاع، وخلال البرنامج الخماسي الأول الممتد من 1998 حتى 2002، كانت المهمة منصبة على تجسيد مفهوم البحث العلمي ميدانيا وخلق المؤسسات التي تسيره، بإنشاء المختبرات وتمويل البحوث وتكليف الباحثين، كما كان التمويل معوقا كبيرا، وحال دون إحراز التقدم في مجالاته، إلا أن هيكلية البحث العلمي، لم تكن جيدة، ولم تسمح بنيته التحتية بإنتاج المعرفة وتطوير التكنولوجيا، فأثر وهو ما أدى الى المرور بمرحلة ضعف واضح حتى عام 2008"

أما بخصوص الاستراتيجيات المتبعة لتطوير مختبرات البحث ووكالاته، توضح مديرية البحث التكنولوجي أنه: " كانت من أولويات المديرية هيكلة قطاع البحث العلمي، وتقديم نظام وطني متكامل للبحث، وزيادة عدد الباحثين والأكاديميين، والرفع من مستوى التجهيزات العلمية والمنشآت، ويمكن القول الآن إن النتائج المتوصل إليها مرضية، حيث انتقلت من 600 مخبر بحث في عام 2008 إلى 1400 مخبر في 2016 داخل الجامعات، وكل الجامعات الجزائرية الآن أصبحت مهيكلة بمختبرات بحث في كل المجالات والتخصصات، ومجهزة بأدوات بحث بمواصفات عالمية، وهو ما زاد من عدد الباحثين في كل التخصصات، وارتفعت من 1200 أستاذ باحث إلى 30 ألف أستاذ داخل الجامعات، بالإضافة إلى 60 ألف طالب دكتوراه. أما خارج الجامعات، فهناك 30 مركز بحث على المستوى الوطني يشارك فيها 2500 باحث دائم، وهي مراكز تهتم بالبحث التطبيقي والتطوير التكنولوجي بشكل خاص" .

وبخصوص نشر البحوث والمقالات في المجلات العملية سجلت المديرية : " 12 ألف بحث منشور في المجلات العلمية رفيعة المستوى في عام 2008، والتي تضاعفت إلى 45 ألف بحث في عام 2015، فمعدل نمو المنشورات العلمية في الجزائر، يعد من أعلى المعدلات على المستوى الدولي، وفي هذا المجال صنفت الجزائر في مراتب متقدمة في القارة الأفريقية، بل إنها تستأثر بالمرتبة الأولى في بعض التخصصات؛ مثل الفيزياء، والكيمياء، والهندسة والرياضيات. كل هذه التطورات بالإضافة إلى توجيه تمويل خاص لإنشاء هيئات علمية متخصصة وشراكات دولية، كان آخرها افتتاح المعهد الدولي للبحث والتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة في نهايات 2015، أعطى دفعة قوية لعجلة البحث العلمي"

يمكن الفهم من الاحصائيات التي أوردتها المديرية العامة للبحث رغم بعدها الإيجابي والتطوري في الأداء المؤسساتي والتنظيمي لمختبرات البحث لكنه يبقى ضعيفا بالنظر الى التطور من حيث الميزانية وعدد المؤسسات الجامعية التي تتعدي 120، وارتفاع عدد المختبرات الى حوالي 2000 ، ولا يغطي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يؤدي الى بناء تصور جديد ووضع استراتيجية جديدة فعالة تلخصها مجموعة الحلول المقترحة في هذه الورقة.

التوصيات

يمكن تقسيم التوصيات الى قسمين: أولهما حلول استعجالية للرفع العاجل للآداء، وحلول استراتيجية ترمي الى ضمان الفعالية على المستويين المتوسط والبعيد، وهي كالتالي :

1- الحلول الاستعجالية: يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تحديث القانون التنظيمي بما يتماشى مع التطور البحثي الذي يعرفه العالم.
- وضع نظام رقمي حديث يربط المؤسسات البحثية وطنيا.
- استقلالية التامة للمختبرات عن المؤسسات الاجتماعية.
- تسهيل عمليات فتح مختبرات جديدة ورفع التعقيدات البيروقراطية عنها.
- السماح للمختبرات بالحصول على تمويل من غير ميزانية الدولية، يمكن ضبطها تنظيميا.
- تفعيل الرقابة البعدية للميزانية السنوية.
- بناء قاعدة معلومات وطنية للمشاريع البحثية حتى لا تتكرر من منطقة الى أخرى.
- تفعيل المجالس العلمية للمختبرات.
- تثمين جهود الباحثين بما يتماشى مع متطلبات البحث.
- وضع نظام حوافز يشجع الباحثين.
- وضع إطار تواصلي مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان حركية بحثية مجتمعية.
- السماح للمختبرات بإبرام صفقات بحثية مادامت تتمتع بالاستقلالية المعنوية والمالية.
- إعطاء الصفة التجارية لبعض المختبرات التي يمكنها ممارسة هذه الصفة في إطار القوانين التنظيمية.

2- الحلول الاستراتيجية: وهي كالتالي :

- وضع استراتيجية للبحث العلمي تجدد كل 5 سنوات.
- استحداث تصنيف وطني لأداء المختبرات.
- وضع نظام مجلس إدارة للمختبرات.
- بناء شبكة دولية للباحثين.
- السماح للخبراء الدوليين الانتماء الى مختبرات بحث جزائرية.
- فتح المختبرات البحثية أمام التمويل الأجنبي ووكالات البحث الدولية.
- استحداث جهاز بيروقراطي خاص بالمختبر ومنفصل عن الجامعة.
- ربط منظمة المخابر بنظيراتها في العالم كل في مجال تخصصه.
- تعزيز نظم الرقمنة والمعلوماتية من خلال نظام Big Data.
- تعزيز نظم الشفافية المالية والرقابة البعدية من خلال اخضاع الميزانية لمجلس المحاسبة.
- إعطاء دور للمختبرات في تعزيز التنمية الوطنية والمحلية.
- استحداث الورشات الإقليمية للمختبرات.
- السماح للمختبرات البحثية بالاستفادة من تجربة مكاتب الدراسات ووكالات استطلاع الرأي.

الخاتمة

يمكن الاستخلاص مما تقدم ذكره مدى أهمية مختبرات البحث في الجزائر باعتبارها مؤسسات أكاديمية ذات بعد اقتصادي واجتماعي وحتى ثقافي تحتاج الى الالتفات اليها، واعطائها دفعا قويا من أجل النهوض من خلالها بالتنمية الوطنية والإقليمية، وتعتبر المختبرات البحثية أرضية صلبة وخصبة للذكاء المجتمعي القادر على تغيير السلبيات المجتمعية والوطنية، والتي ترفع من الأداء الاقتصادي للمجتمع من خلال ضمان تدفق عالي للأفكار البحثية المحلية والدولية، خاصة في ظل مجتمعي شبكي عالمي فائق الرقمنة والحداثة.